الجمعية الوطنية لحقوق الانسان
National Society For Human Rights

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (السادس و الأربعون بعد المائة) ربيع الثاني ١٤٤٠ هـ الموافق ديسمبر ٢٠١٨ م

رئيس الجمعية يطالب بالاهتمام بحقوق المعلمين لتمكينهم من تأدية رسالتهم السامية

الجمعية تستبعد مفهوم القضايا الكيدية بسبب قلة الوعي

تقرير دولي يؤكد على ضرورة تكاتف الجهود من أجل حماية حقوق الأطفال

تعزيزاً لحقوقهم.. العالم يحي اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د . مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية : www.nshr.org.sa

06

الجمعية تحتفل باليوم الدولي للمسنين

10

فريق من فرع الجمعية بالقصيم في زيارة ميدانية لثانوية الأقصى ببريدة

11

الأستاذ سليمان الزايدي يطالب بتوفير مساكن للمعلمات ملحقة بمدارسهن

18

وزارة العدل

وزير العدل يوجه بإشعار المرأة حال صدور صك طلاقها عبر رسائل الجوال

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية – الرياض – هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣– فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ –ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة – حي المحمدية – طريق المدينة النازل– هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١– فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦–٠١٢٦٩٤٣٠٩٥– ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ – فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ –ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا – حي العزيزية – هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ – فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ – ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ – فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ –ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ – فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ – فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩–ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير: هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ – فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩– ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

فرع القصيم: هاتف ٠١٦٣٨٥٥١٥٥ – فاكس ٠١٦٣٨٥٥٣٣٥

رئيس الجمعية يدعو منظمة العفو الدولية إلى تقديم مالديها من معلومات بشأن الموقوفات للتحقق منها

الدكتور مفلح القحطاني

في رد على ما أوردته منظمة العفو الدولية حول وجود انتهاكات بحق بعض الموقوفات في المملكة، ذكر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني بأن الجمعية لم ترصد شيئاً من هذا القبيل ولم يتقدم لها احداً بشكوى بهذا الخصوص، وندعوا منظمة العفو الدولية لتزويدنا بأي معلومات متوفرة لديها لمتابعتها، وبحث مدى صحتها، أما إطلاق مثل هذه الاتهامات بدون أدلة مؤكدة فهذا لا ينسجم مع آليات العمل الحقوقي، مضيفاً بأن هناك تنسيق مع الأجهزة المختصة في المملكة يسمح لأعضاء الجمعية ومنسوبيها بمتابعة اوضاع الحالات التي يرد بشأنها تظلمات أو شكاوى أو ترصد الجمعية حاجتها للمتابعة أو التحقق.

وفي سياق متصل أشادت الأمم المتحدة بجهود السعودية في مجال حماية حقوق الإنسان، مثمنة عالياً التعاون البناء مع الرياض، ومؤكدة فخرها بالشراكة المستمرة في البرامج والأنشطة التي يشترك فيها عدد من منظمات وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وهنأ فراس غرايبة، المنسق المقيم للأمم المتحدة بالإنابة، السعودية على تفاعلها في مجالات حقوق الإنسان المختلفة، قائلاً: «أهنئكم على انطلاق المملكة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، من خلال تفعيل منظومة وطنية لحقوق الإنسان، معززة باللوائح والأنظمة التي تصون الحقوق على المستوى الوطني، وتساهم في حمايتها»، وأشاد غرايبة بتنظيم هيئة حقوق الإنسان في السعودية لاحتفالية الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خلال حضوره موخراً جلسة النقاش المتخصصة التي نظمتها الهيئة، وحضرها عدد من السفراء والمختصين ورجال الأعمال، وأعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها، وقال: «إن هذه المبادرة تعبّر عن التزام المملكة بدعم القيم العالمية لحقوق الإنسان، ونلاحظ ذلك من خلال التفاعل الإيجابي والفعال للمملكة مع النظام الدولي لحقوق الإنسان بآلياته المختلفة».

من جهته، كشف الدكتور بندر العيبان، رئيس هيئة حقوق الإنسان في السعودية، أن بلاده أحرزت تقدماً كبيراً في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، من خلال تشريعاتها وأنظمتها القضائية والعدلية والإدارية، وما اتخذته من تدابير تنفيذية متوالية تعكس فاعلية تلك القوانين، وتعبّر عن إرادة سياسية نحو كل ما من شأنه رفاه الإنسان وحماية وتعزيز حقوقه واحترام كرامته، وأضاف العيبان «إن العاشر من ديسمبر (كانون الأول) لعام ١٩٤٨ كان يوماً مهماً في التاريخ المعاصر لحقوق الإنسان، وإن احتفالية الهيئة بمناسبة هذا اليوم ترمز للحظة مفصلية، تتمثل في اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تلك الوثيقة التي توافق حولها المجتمع الدولي».

وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان أن المملكة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، ممثلة بأجهزتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية «دأبت على مواكبة الأيام الاحتفالية لحقوق الإنسان، بما فيها هذا اليوم، بحملات وأنشطة مكثفة تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز الوعي بها لدى الجميع»، مبيناً أن اللقاء الذي جرى مؤخراً ما هو إلا جزء من منظومة متكاملة من تلك الحملات والأنشطة.

وأبان الدكتور العيبان أن المتابع لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة، بنظرة موضوعية، يجد أنها حققت تقدماً كبيراً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على جميع المستويات «التشريعي، والقضائي، والإداري، ونحو ذلك، ومن شواهد هذه التطورات بناء إطار قانوني ومؤسسي فاعل، يغطي مجالات حقوق الإنسان كافة، حماية ووقاية»، وأضاف «إننا إذْ نعتز بهذا التقدم، نعتبره حافزاً لنا لتحقيق المزيد من التطورات، وعوناً لتجاوز العقبات والتحديات»، مبيناً أن المملكة تنطلق في سعيها الحثيث نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة، من قيم مجتمعها الأصيلة، وحكمة وإرادة قيادتها، ممثلة في خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين»، وأشار إلى «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، التي تتضمن خططاً وبرامج تهدف إلى جعل المملكة أنموذجاً رائداً في العالم على الأصعدة كافة، التي تضمنت كثيراً من مجالات حقوق الإنسان، كالحق في الحياة، والحق في الأمن، والحق في الصحة، والحق في التربية والتعليم والتدريب، والحق في العمل وحماية الأسرة، وتمكين المرأة، وتعزيز المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وحرية تكوين الجمعيات ودعمها، والحق في المشاركة الثقافية، وفي الأنشطة الرياضية والترفيهية.

واستطرد العيبان «يجري العمل حالياً على مراجعة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، لتكون شاملة لجميع المبادئ والأسس التي تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، والنظام الأساسي للحكم، والأنظمة الأخرى، والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، والاسترشاد بعدد من الإعلانات وبرامج ومناهج العمل الإقليمية والدولية، في ضوء التزامات المملكة».

5 Oct

رئيس الجمعية يطالب بالاهتمام بحقوق المعلمين لتمكينهم من تأدية رسالتهم السامية

بمناسبة اليوم العالمي للاحتفاء بالمعلم طالب رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، بالاهتمام بحقوق المعلمين لتمكينهم من تأدية رسالتهم السامية، وقد أحيت دول العالم تلك المناسبة تحت شعار «الحق في التعليم يقتضي وجود معلمين مؤهلين»، ويحتفل باليوم العالمي للمعلمين سنوياً بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر منذ عام ١٩٩٤، لإحياء ذكرى توقيع توصية اليونسكو ومنظمة العمل الدولية لعام ١٩٦٦ بشأن أوضاع المدرسين، حيث تضع تلك الوصية مؤشرات مرجعية تتعلق بحقوق ومسؤوليات المعلمين، ومعايير إعدادهم الأولي وتدريبهم اللاحق، وحشدهم، وتوظيفهم، وظروف التعليم والتعلم، أما توصية اليونسكو بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي فقد اُعتمدت في عام ١٩٩٧ لتكمّل توصية عام ١٩٦٦ فيما يخص أوضاع هيئات التدريس والبحوث في التعليم العالي.

وبعد اعتماد هدف التنمية المستدامة ٤ المعني بالتعليم، وإقرار المرصد ٤-ج المخصص لدور المعلّمين الرئيسي في تحقيق جدول أعمال التعليم لعام ٢٠٣٠، أصبح اليوم العالمي للمعلمين فرصة للاحتفال بالإنجازات والنظر في طرق كفيلة بمواجهة التحديات المتبقيّة، وذلك من أجل تعزيز مهنة التدريس.

وبتلك المناسبة فقد قالت كلًا من المديرة العامة لليونسكو السيدة أودري أزولاي، والمدير العام لمنظمة العمل الدولية السيد غاي رايدر، والمديرة التنفيذية لليونيسف السيدة هنرييتا هولسمان فور، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد آخيم شتاينر، والأمين العام للاتحاد الدولي للمعلمين السيد دافيد إدواردز في رسالة لهم «وإذ نحتفل باليوم العالمي للمعلمين هذا العام، فإننا نغتنم هذه الفرصة لتذكير المجتمع الدولي بأن الحق في التعليم يقتضي وجود معلمين مؤهلين، وقد اُختير هذا الموضوع للاحتفال بذكرى مرور سبعين سنة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، الذي ينص على أن التعليم إنما يمثل حقّاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهو حق لا يمكن تحقيقه دون وجود معلمين مؤهلين.

إن من بين التحديات الرئيسية التي تعترض سبيل هذا الحق على الصعيد العالمي إنما يتمثل في النقص المستمر في عدد المعلمين، وتفيد التقديرات بأن هناك ٢٦٤ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس على النطاق العالمي، ووفقاً لمعهد اليونسكو للإحصاء، يحتاج العالم إلى حشد ما يقرب من ٦٩ مليون معلم إضافي لبلوغ هدف التعليم حتى عام ٢٠٣٠ المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي والثانوي، وتبرز «فجوة المعلمين» على نحو أكبر بين المجموعات السكانية المستضعفة، ومنها الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، واللاجئين والأطفال المهاجرين، فضلاً عن الأطفال الفقراء الذين يقطنون في المناطق الريفية أو النائية.

إن المعلمين المدرّبين والمؤهلين هم العامل الأساسي لضمان الحق في التعليم، وإننا لنؤكد مجدداً في هذا اليوم العالمي للمعلمين، إذ نحتفل بمساهمات المعلمين المهمة في تحسين أحوال الأطفال والشباب في جميع أرجاء العالم، التزامنا بالسعي إلى تعزيز الإمداد بالمعلمين المؤهلين وزيادة عددهم على الصعيد العالمي. ونحثّ الحكومات وهيئات المجتمع الدولي كافة على الانضمام إلينا في هذا المسعى لتمكين جميع الأطفال والشباب، بغضّ النظر عن أحوالهم وظروفهم، من التمتع بحقهم في التعليم الجيد وفي مستقبل أفضل».

الجدير ذكره أنه وضمن مشاركة وزارة التعليم مع دول العالم في الاحتفاء بتلك المناسبة في السعودية فقد أحيت اليوم العالمي للمعلم بحضور الرئيس العام للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني الأمير سلطان بن سلمان وتحت رعاية وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى، وتحقيقاً للأهداف السامية التي وضع من أجلها هذا اليوم.

وقال العيسى في كلمة له بتلك المناسبة «احتفال اليوم تفعيل لمناسبة عالمية نشارك بها دول العالم الاحتفاء بيوم المعلم الذي أقرته منظمة اليونسكو الدولية التي تعتبر بلادكم عضواً مؤسساً فيها وموقعاً على ميثاقها للتذكير بقيمة المعلم ومكانته ودوره الريادي في مسيرة النماء والعطاء».

وأبان أن المعلم لا يؤدي وظيفة أو مهنة فحسب بل أبعد من ذلك بكثير، فهو من يقوم بتعليم وتربية ثروة الوطن الحقيقية شباب المستقبل، والإشارة له في مثل هذه الذكرى ليست إلا لحظات وفاء لمن يشتعلون كمصابيح وضاءة، تنير الدرب لأجيال هم قادة للمستقبل، وصناع للتنمية والإبداع في كل مكان.

وأضاف «أيها المعلمون والمعلمات.. لقد سعينا خلال عام مضى أن يكون لكم مجلس استشاري يرتبط بوزير التعليم مباشرة وقد ترشح زملاؤكم له واعتمد اليوم أعضاؤه وسيكونون صوتاً لكم ومحاوراً باسمكم ونسعى لأن يكون لهذا المجلس ومخرجاته وتوصياته أثر في أداء وزارتكم».

ويمثل اليوم العالمي للمعلمين، منذ اعتماد هدف التنمية المستدامة ٤ المعني بالتعليم بحلول عام ٢٠٣٠، الفرصة لاستعراض الإنجازات المحرزة والنهوض بمهنة التعليم.

الجمعية تستبعد مفهوم القضايا الكيدية بسبب قلة الوعي

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني خلال تصريح له لصحيفة «الوطن» أنه لم يثبت حتى الآن ورود أي قضايا كيدية إلى فروع الجمعية المنتشرة في المناطق، فيما كشف الأمين العام لها المستشار القانوني الأستاذ خالد الفاخري أن الجمعية تستبعد مفهوم القضايا الكيدية في التعامل مع القضايا الواردة إليها، لأنها جهة تتلقى الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، وتتحقق من صحتها، وتتخذ الإجراءات النظامية في شأنها، كما تعتبر جهة وصل بين من يدعون التضرر والجهات الحكومية والخاصة الأخرى.

وفسر الفاخري ذلك بالقول إن هناك قضايا تصل إليهم و يتبين عدم صحتها، وذلك بسبب قلة وعي بعض المشتكين بالإجراءات سواء في القضايا الإدارية أو المالية أو الاجتماعية. وأضاف: عندما تصلنا قضية نحقق فيها، وعندما يتبين لنا عدم صحة ما ذكره المدعي، فإننا نطلعه على ذلك، فإذا اقتنع كان بها، وإذا لم يقتنع فله الحق في التقدم بقضية لدى الجهات العدلية حتى يأخذ القانون مجراه».

- القضايا الإدارية في الصدارة:

لا تزال القضايا الإدارية تحتل المرتبة الأولى في مجموع القضايا التي وردت إلى الجمعية، وذلك منذ تأسيسها وحتى عام ١٤٣٧، وذلك بمجموع ١٢٩٣٤ قضية، تليها في المرتبة الثانية قضايا السجناء ٨١٠٤، ثم قضايا العنف الأسري بمجموع ٤٨٢٤، ثم العمالية ٣٧٨٦ قضية و بعدها الأحوال المدنية ٣٣٥٥ قضية، ثم الأحوال الشخصية ١٧٢٦ قضية، و العنف ضد الطفل ١٠٢٠ قضية فيما جاء عدد القضايا القضائية ٩٥٥ قضية.

- حق عام وآخر خاص:

وحول الشكاوى الكيدية وكيفية تعامل الجمعية معها، قال المحامي ريان عبدالرحمن مفتي خلال أيضاً تصريح له لصحيفة «الوطن»: إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أو أي جهة حكومية أو غير حكومية عندما تقدم إليها شكوى في أي شأن، فإنه يتم استقبال الشكوى وتتحرى مدى صحتها، وفي حال التأكد منها يتم التدخل، أو تحال إلى جهة أخرى بحسب الاختصاص في حال ثبت عدم صحتها أو أنها كيدية.

وأضاف: المتضرر من الشكوى الكيدية هو من له الحق في التقدم بالشكوى ضد من تقدم عليه في حال ثبت أنها كيدية، بحيث يكون الحق هنا خاصاً وعاماً، ويمكن للجهة الرفع بالشكوى إلى النيابة العامة، وفي حال ثبت أن الشكوى التي تقدم بها المدعي «شكوى كيدية» تحال إلى المحكمة الجزائية لإصدار العقوبة، وأنهى مفتي حديثه بالقول: إن الجمعية ليست المتضرر الرئيس من الشكاوى الكيدية، ولكن يحق لها كجهة وقف استقبال الشكوى من شخص معين في حال تكررت منه نفس الشكوى».

وفي سياق متصل أبان عدد من أصحاب الفضيلة القضاة والمسؤولين بوزارة العدل في تصريح لهم لصحيفة «اليوم» أنواع الدعوى الصحيحة والباطلة وشروطها وكيفية تفريق القاضي بينهما وأيضاً ما تميز به نظام المرافعات الجديد من مزايا تصدت لهذه الدعاوى الكيدية أو الباطلة بالإضافة إلى كيفية تقديم صحائف الدعوى في المحاكم، جاء ذلك في الاستطلاع التالي: في البداية شرح فضيلة رئيس محاكم محافظة الطائف الشيخ عبد الإله بن عبدالعزيز الفريان معنى الدعوى بأنها اضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو ذمته مفيداً فضيلته أن لصحة الدعوى المرفوعة أمام القضاء شروطاً منها المتعلق بأطرافها (المدعي والمدعى عليه والمدعى به)، وقال: يشترط في المترافعين أمام القضاء أن يكون كلاً منهما كامل الأهلية وأن يكون المتداعيان ذوي صفة في الدعوى، وأضاف فضيلته أنه يشترط في المدعى به أن تكون هناك مصلحة مشروعة للمدعي في المطالبة والأصل في هذه المصلحة أن تكون قائمة وهو ما صرح به نظام المرافعات الشرعية بمعنى أن الضرر متحقق كامتناع المدعى عليه عن دفع النفقة اللازمة أو امتناعه عن تسليم ثمن المبيع ومع ذلك فإن النظام نص في المادة الرابعة منه على الاكتفاء في قبول الدعوى وصحة الالتجاء إلى القضاء إذا كان الغرض من الدعوى الاحتياط لدفع ضرر محدق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه، وتطرق فضيلته إلى أن من شروط صحة الدعوى القضائية أن يكون الحق المدعى به معلوماً أي متميزاً في ذهن المطالب والمطالب والحاكم بينهما، ومن شروط الدعوى المتعلقة بالمدعى به أن يكون محتمل الثبوت عقلاً وعادة فلا تصح الدعوى بما يستحيل ثبوته في العقل والعادة.

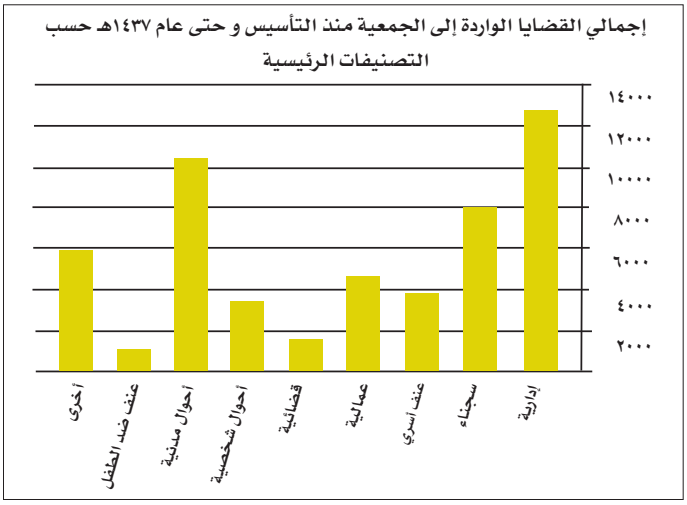

تشرين - اكتوبر

1

الجمعية تحتفل باليوم الدولي للمسنين

والأمم المتحدة تؤكد على أهمية النظر إلى الشخص المسن كشخص منتج وقادر على العطاء

الجمعية تشارك العالم احتفالات «اليوم العالمي للمسنين»:

من منطلق حرص فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالجوف وسعياً منه للمساهمة في تحقيق أهداف الجمعية، وتواجدها في المناسبات والمشاركات التوعوية والتثقيفية وتفعيلاً لخطة نشاط الفرع بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، فقد شارك الفرع في الاحتفالية الذي أقامتها دار الرعاية الاجتماعية بالجوف، كما قام الفرع أيضاً بوضع لوحات إرشادية وتوعوية في الميادين العامة للتعريف بحقوق المسنين و أنهم جزء من كيان المجتمع والذي يجب علينا رعايتهم والاهتمام بهم لأنه من واجباتنا الدينية، و أن الدولة أعزها الله تكفل حق المواطن و أسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية والتعريف بدور الجمعية بالمساهمة في التعريف بحق المسنين ورعايتهم.

الشيخوخة و منظمة الصحة العالمية:

لا سيما و أن البشر أصبحوا يعيشون أطول من ذي قبل في جميع أنحاء العالم، واليوم، وللمرة الأولى في التاريخ، يمكن أن يتوقع معظم الناس أن تتجاوز أعمارهم الستين سنة وأكثر، ومن المتوقع أن يزيد مجموع عدد سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فأكثر من ٩٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ إلى مليارى نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. واليوم يبلغ عدد من وصلت أعمارهم إلى ٨٠ سنة فأكثر ١٢٥ مليون نسمة. وبحلول عام ٢٠٥٠ سيوجد عدد كهذا تقريباً (١٢٥ مليون) في الصين وحدها، وعدد ٤٣٤ مليون نسمة في هذه الفئة العمرية على نطاق العالم. وبحلول عام ٢٠٥٠ ستعيش نسبة٨٠٪ من جميع المسنين في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وتتزايد أيضاً بصورة هائلة وتيرة شيخوخة السكان في جميع أنحاء العالم، فقد استغرق الأمر من فرنسا ١٥٠عاماً كي تتأقلم مع تغير الحدث بزيادة من ١٠٪ إلى ٢٠٪ في نسبة السكان الأكبر سناً من ٦٠ سنة. ومع ذلك فهناك أماكن مثل البرازيل والصين والهند سيستغرق منها هذا التأقلم مدة أطول قليلاً من ٢٠ سنة.

تعريف الشيخوخة:

هي جزء من دورة الحياة، ومرحلة من مراحلها التي لا مفرّ منها، فالشيخوخة عملية جسدية، ونفسية، واجتماعية، وتعدّ المرحلة النهائية من العمر الافتراضيّ، لا تتفق مع ظروف الوفيات أو الأمراض، ولا تبدأ في نفس الوقت للجميع، ومن الصعب تحديدها، ولكن في كثير من الأحيان تبدأ في سنّ ٦٠ أو ٦٥ فأكثر، تبدأ علاماتها في فقدان الشخص لقدرته على ممارسة العمل والواجبات المعتاد على القيام بها، كما ويُشير مفهوم الشيخوخة حسب قاموس كامبريدج إلى تلك الفترة التي يتقدّم فيها الإنسان في السنّ، ويصبح أقرب إلى الكآبة.

علامات الشيخوخة:

هناك العديد من علامات مرحلة الشيخوخة، ومنها: انخفاض قليل في استقامة العمود الفقريّ، وانحناء الظهر، زيادة خطورة الإصابة بضربة شمس، أو انخفاض درجة حرارة الجسم، كسر العظام بسهولة كبيرة، حركة بطيئة ومحدودة. الإمساك، خفّة في التفكير، والذاكرة، مع احتمالية الإصابة بالخرف، والهذيان، تغيّرات مشتركة بدءاً من تصلّب المفاصل إلى التهاب حاد. انخفاض في حدة البصر، والسمع. انخفاض في الطاقة الإجمالية. انخفاض في ردود الفعل، وصعوبة في التوازن، سلس البول، تناقص الرؤية الطرفية، ظهور التجاعيد وترهّل الجلد، ظهور شيب الشعر.

العوامل التي تؤثر في صحة كبار السن:

عوامل فردية:

- العادات والتصرفات.
- التغيرات المتعلقة بالتقدم في العمر.
- عوامل جينية.
- الإصابة بالأمراض.

عوامل بيئية:

- البيئة المنزلية.
- التقنيات المساعدة.
- المواصلات.
- المرافق الاجتماعية.

المشاكل الصحية الشائعة لدى كبار السن:

أولًا: المشاكل الصحية البدنية:

- الأمراض المزمنة مثل: داء السكري، ارتفاع ضغط الدم، سلس البول، هشاشة العظام، ضعف البصر والسمع، السرطان.
- أمراض القلب.
- حوادث السقوط والكسور.
- أمراض الجهاز العضلي والحركي مثل: التهاب المفاصل، فقد التوازن، اضطراب المشي، صعوبة الحركة أو عدمها.
- سوء التغذية (الهزال أو السمنة).
- أمراض الجهاز التنفسي مثل: الأنفلونزا، والتهاب الرئتين.

ج أمراض الجهاز العصبي مثل: الجلطة الدماغية، والرعاش (باركنسون).

- مشاكل الجهاز الهضمي مثل: ضعف حاسة التذوق، انخفاض قدرة المعدة والأمعاء على هضم وامتصاص الطعام، الإمساك.
- الجفاف.
- مشاكل الفم والأسنان مثل: سقوط الأسنان.

ثانيًا: المشاكل العقلية والنفسية:

- الأمراض العقلية والنفسية مثل: الخرف، الزهايمر، الاكتئاب، الهذيان.
- اضطراب النوم.

ثالثًا: المشاكل الاجتماعية:

- العزلة الاجتماعية.
- انخفاض مستوى الأداء الوظيفي.

الشيخوخة الصحية:

هي القدرة على القيام بالأنشطة اليومية الأساسية مثل: تناول الطعام، وارتداء الملابس، والاستحمام،

والمشي، واستخدام دورات المياه بدون مساعدة الآخرين لأطول فترة عمرية حتى وإن كان يستخدم أدوات مساعدة للمشي والتنقل مثل: العصا، ومشاية كبار السن.

أهمية الشيخوخة الصحية:

- إطالة متوسط العمر الصحي النشط.
- المحافظة على القدرة الوظيفية خلال مرحلة الشيخوخة واستمرار الاستقلالية في أداء احتياجاتهم اليومية.
- خفض الوفيات المبكرة.
- رفع الروح المعنوية والشعور بالعافية لدى كبار السن.
- زيادة عدد الناس الذين يتمتعون بنوعية حياة إيجابية ويشاركون بأنشطة اجتماعية وثقافية.
- خفض تكاليف العلاج الطبي وخدمات الرعاية.

الطريق إلى شيخوخة صحية:

يبدأ الاستعداد للشيخوخة الصحية من عمر مبكر؛ حيث إن هنالك بعض الأمور التي تساعد الشخص على المحافظة على صحته عندما يتقدم في السن، وتشمل:

- المحافظة على السلوكيات الصحية مثل: النظام الغذائي المتوازن، والنشاط البدني المنتظم، والامتناع عن التدخين والتي تساعد على:
- الحد من مخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة.
- تحسين القدرات البدنية والعقلية.
- المحافظة على الكتلة العضلية.
- الاحتفاظ بوظيفة الإدراك.
- تأخير الاتكالية.
- الوقاية من الأمراض المزمنة عبر مراحل الحياة يمنع تراكم الآثار السلبية لعوامل خطورتها؛ مما يؤدي إلى تقليل خطر الإصابة بمرض السكري وارتفاع ضغط الدم، ويقلل خطر الإصابة بمضاعفاتهما، وأهمها الإعاقة الجسدية والجلطة الدماغية وأمراض القلب والأوعية الدموية.
- الحرص على القيام بالفحوصات الطبية الدورية.
- الحرص على التحكم بالأمراض المزمنة.
- البيئات الداعمة التي تساعد على القيام بالأعمال المهمة لهم بغض النظر عما فقدوه من قدرات، مثل: إتاحة المباني ووسائل النقل المأمونة والتي يسهل الوصول إليها، وطرق يسهل السير فيها.
- أخذ قسط كاف من النوم، حيث يشكو كثير من المسنين من مشكلات في النوم مثل: الأرق، والنعاس أثناء النهار، والاستيقاظ المتكرر أثناء الليل.

بعض الحقائق عن الشيخوخة في العالم:

- سكان العالم آخذون في التقدم بالسن بسرعة هائلة.
- سيرتفع عدد السكان الذين يبلغون من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة إلى ملياري نسمة في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٥٠ (أي بزيادة نسبتها من ١٢٪ إلى ٢٢٪ من مجموع سكان العالم).
- قليلة هي البيّنات التي تثبت أن المسنّين اليوم يتمتعون بصحة أفضل من والديهم.
- الأمراض غير السارية هي الحالات الصحية الأكثر شيوعاً بين المسنّين، وأمراض القلب والسكتة الدماغية وأمراض الرئة المزمنة هي من أكبر الأمراض التي تحصد أرواح المسنّين بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه.

أما أعظم أسباب إصابتهم بالعجز فهي العاهات الحسية وآلام الظهر والرقبة ومرض الانسداد الرئوي المزمن والاضطرابات الناجمة عن الاكتئاب وحالات السقوط وداء السكري والخرف والفصال العظمي.

- لا يوجد شخص مسنّ «مثالي» عندما يتعلق الأمر بالصحة.
- الصحة في سن الشيخوخة ليست عشوائية.
- بالرغم من أن بعض الاختلافات في صحة المسنّين تجسد موروثهم من الجينات، فإن معظم تلك الاختلافات يُردّ إلى البيئة المادية والاجتماعية التي يعيشون فيها ومدى تأثير تلك البيئة على الفرص المتاحة أمامهم وعلى سلوكياتهم الصحية.
- قد يكون الآن التمييز ضد المسنّين أكثر انتشاراً من التمييز على أساس الجنس أو العنصرية.
- سيستلزم العمل الشامل في مجال الصحة العمومية إجراء تغييرات جوهرية في طريقة تفكيرنا بموضوعي الشيخوخة والصحة.
- ينبغي ألا تُعرف الصحة في سن الشيخوخة على أنها تعافي الفرد من الأمراض، وبمقدور أي شخص مسنّ أن يتمتع بالصحة في سن الشيخوخة، فهي حالة تمكّنه من مواصلة القيام بما يهمه من أنشطة.
- يلزم إعادة مواءمة النظم الصحية بما يلبّي احتياجات فئات السكان المسنين.
- معظم النظم الصحية الموجودة في أنحاء العالم أجمع قاصرة من حيث الاستعداد لتلبية احتياجات المسنّين الذين يعانون غالباً من عدة حالات صحية مزمنة أو من متلازمات الشيخوخة، إذ يجب أن تكون تلك النظم قادرة على تقديم خدمات رعاية متكاملة تتمحور حول المسنّين وتركز على صون قدرات الفرد لدى تقدمه في السن.
- يلزم في القرن الحادي والعشرين أن تمتلك جميع البلدان نظماً متكاملة لتقديم رعاية طويلة الأجل.
- انطلاقاً من إنشاء شبكة أمان أساسية للفئات الأكثر ضعفاً صوب إقامة نظام أوسع نطاقاً يعظّم قدرة المسنّ الوظيفية ويصون استقلاليته وكرامته.
- جميع مستويات الحكومة وقطاعاتها معنية بموضوع تمتع الفرد بالصحة في سن الشيخوخة.
- وضع سياسات وبرامج معنية بتوسيع نطاق خيارات السكن؛ وإتاحة المباني ووسائط النقل؛ وتعزيز تنوع الفئات العمرية في أوساط العمل؛ وحماية المسنين من الفقر بواسطة برامج الحماية الاجتماعية.

وفقاً للأمم المتحدة فإن أكثر من ٧٠٠ مليون شخص فوق سن الستين، وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون عددهم بليوني نسمة، أي أكثر من ٢٠ في المائة من سكان العالم ستكون أعمارهم ٦٠ سنة أو أكثر، وستكون الزيادة في عدد كبار السن أكبر وأسرع عدد في العالم النامي

مؤسسة روكفلر والفاو تساعدان أفريقيا على خفض فقد الغذاء إلى النصف

يمكن للأغذية التي «تختفي» من السلسلة الغذائية بعد الحصاد بسبب التلف أن تطعم ما يقدر بـ ٤٨ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء. ولذلك أعدّت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والإتحاد الأفريقي ومؤسسة روكفلر مشروعاً يهدف إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تقليص خسائر ما بعد الحصاد بشكل كبير بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تعزيز السياسات والاستراتيجيات في تلك البلدان.

وفي هذا الصدد قال المدير العام لمنظمة الفاو جوزيه غرازيانو دا سيلفا «إن عملنا مع مؤسسة روكفلر والإتحاد الأفريقي لجعل سلاسل الإمدادات الغذائية أكثر كفاءة ستعود بالنفع على سبل عيش الأسر المزارعة في أفريقيا وتقلل الضغط على البيئة، وهما العاملان اللذان سيسهمان في تحقيق رؤيتنا للقضاء على الجوع في العالم».

وقد التزمت الحكومات في جميع أنحاء العالم بتخفيض الفاقد والمهدر من الغذاء وتقليصه إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠ في إطار أهداف التنمية المستدامة، وبموجب إعلان مالابو في عام ٢٠١٤، حددت البلدان الأعضاء في الإتحاد الأفريقي لنفسها الهدف الطموح المتمثل في خفض خسائر ما بعد الحصاد إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٥.

وقال رافائيل فلور، مدير مبادرة YieldWise التابعة لمؤسسة روكفلر، والتي تبلغ قيمتها ١٣٠ مليون دولار أمريكي وتهدف إلى تقليل فقد وهدر الغذاء: «يتعين علينا تحقيق الكثير من التقدم إذا ما أردنا تحقيق هدفنا الطموح بالقضاء على الجوع خلال ١٢ عاماً فقط, يوجد حالياً وعي كافٍ بين الحكومات والقطاع الخاص بأن تقليص هدر وفقدان الطعام سيؤدي إلى أمن غذائي أكبر, والآن على الحكومات وقطاع الأعمال الزراعية ترجمة هذا الوعي إلى عمل».

وقال سيفاس تاروفينغا كبير المستشارين الفنيين للمشروع: «هدفنا هو دعم الإتحاد الأفريقي ومؤسساته لتطوير السياسات ووضع الحلول الاستراتيجية للتصدي لفقد وهدر الغذاء وإحداث التأثير على جميع المستويات، من السياسة وبناء القدرات والبحوث، وعلى مستوى سلسلة القيمة مع المزارعين والمنتجين وتجار التجزئة».

إنقاذ الأغذية بعد الحصاد

بدأ هذا المشروع ومدته ١٨ شهراً، في فبراير/شباط ٢٠١٧ ويركز على خسارة المحاصيل الأساسية بعد الحصاد في الدول التي يشملها بشكل أولي وهي كينيا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي، كما يركز على تقديم الدعم بما يخص السياسات للإتحاد الأفريقي.

تشير خسارة ما بعد الحصاد إلى انخفاض في نوعية وكمية الطعام – مثل الحبوب والفاكهة والخضروات واللحوم والأسماك والحليب – بين المزرعة ونقطة البيع قبل أن يتم تناولها.

وفي أفريقيا تحدث الغالبية العظمى من فقد الغذاء بين الحصاد ونقطة البيع، في حين أن القليل يضيع من قبل المستهلكين بعد الشراء.

وتشير تقديرات الفاو إلى أن خسائر ما بعد الحصاد يمكن أن تصل إلى ٢٠٪ للحبوب، و٣٠٪ للألبان والأسماك، و٤٠٪ للفاكهة والخضروات، ويحدث جزء كبير من هذه الخسارة بسبب غياب التكنولوجيا، ومحدودية المعرفة بسلاسل الإمداد، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، وسوء البنية التحتية، وعدم كفاية التمويل.

ويتطلب خفض هذه الخسائر إلى النصف في أفريقيا اتباع نهج كلي شامل، وهذا هو السبب وراء دعم المشروع لتقوية الروابط في سلسلة قيمة إنتاج الغذاء، وتحسين الأسواق والبنية التحتية، وتحسين الحلول التقنية، ودعم الحكومات لتوفير سياسات واستثمارات تمكينية.

وأوضح فلور: «ما نريد القيام به هو النظر ليس فقط في التدخلات الفنية ولكن أيضاً في كيفية بناء القدرات ضمن الأنظمة الموجودة لدينا، ولهذا السبب فإن التعاون مع منظمة الفاو والإتحاد الأفريقي مهم للغاية».

شركاء من أجل حلول استراتيجية:

يجري تطوير وتطبيق حلول السياسة والاستراتيجية في الاتحاد الأفريقي وفي البلدان الرائدة، ويتم العمل على وضع تقييمات لمدى خسائر ما بعد الحصاد للمحاصيل ذات الأولوية لكل بلد، بما في ذلك سلاسل توريد الذرة واللبن والطماطم، وتم

العمل من أجل القضاء على الجوع

تشكيل مجموعات عمل فنية لوضع استراتيجيات وطنية وتنسيق أنشطة ما بعد الحصاد في تنزانيا وزامبيا وزيمبابوي.

ومن خلال هذا المشروع، تم تدريب أكثر من ١٠٠ من أصحاب المصلحة والموظفين التقنيين على إدارة ما بعد الحصاد، وفي تنزانيا، أدرجت منهجية تحليل خسارة الغذاء لمنظمة الفاو في برامج التدريب العالي، كما تم تطوير إطار للرصد والتقييم لتتبع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف مالابو.

كما يجري تجريب حلول بسيطة وعملية مثل الأكياس محكمة الغلق التي يمكن أن تخزن الحبوب لمدة أطول، وصناديق قابلة لإعادة الاستخدام لنقل الفواكه والخضروات الطازجة للحد من الأضرار أثناء النقل، وسيتم تكرار الحلول والممارسات الناجحة التي تم عرضها من خلال المشروع في جميع أنحاء أفريقيا.

في عام ٢٠١٦ وقعت منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة روكفلر اتفاقية شراكة لدعم الأمن الغذائي، وتطوير صغار المنتجين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال تبادل المعرفة وبناء القدرات بشأن فقد وهدر الأغذية، وإضافة ومعالجة القيمة، وروابط السوق وقياس التأثير، كما تسهم هذه الأنشطة في البرامج الحالية للحد من فقدان ما بعد الحصاد في إطار مبادرة فقد الأغذية التابعة لمؤسسة روكفلر، ومبادرة الفاو العالمية بشأن فقد وهدر الأغذية.

دور المنظمة في مجال فقد الأغذية وهدرها:

إن ما يصل إلى ثلث مجموع الأغذية يتم فقده أو تبديده قبل أن يصل إلى المستهلكين.

وهو ما يعدّ فائض أغذية في عصرٍ يعاني فيه نحو مليار شخص من الجوع، وهو يمثل في الوقت ذاته هدراً للشغل والمياه والطاقة والأراضي والمستلزمات الأخرى التي استخدمت لإنتاجه.

ما هو فقد الأغذية وهدر الأغذية؟

يُقصد بفقد الأغذية وهدر الأغذية ذلك النقص الذي يحدث لكميات الأغذية المعدّة للاستهلاك البشري في المراحل اللاحقة من سلسلة التزويد، ويجري فقد الأغذية أو هدرها عبر السلسلة الغذائية كلها، من الإنتاج الأولي وحتى الإستهلاك في المنزل.

وقد يقع هذا النقص عرضياً أو على نحو مقصود، لكنه في النهاية يؤدي إلى نقص في الغذاء المتاح للجميع. والأغذية التي تتساقط على الأرض أو تتعرض للتلف قبل وصولها إلى مرحلة المنتَج النهائي أو مرحلة البيع بالتجزئة تسمى أغذية مفقودة.

ويمكن أن يرجع فقد الأغذية إلى مشاكل تتصل بالحصاد/القطاف أو التخزين أو التعبئة أو النقل أو البنية الأساسية أو آليات السوق/الأسعار، وذلك إلى جانب الأطر المؤسسية والقانونية.

فالموز المقطوف الذي يسقط من شاحنة النقل مثلاً يعدّ غذاءً مفقوداً. أما الغذاء الصالح للاستهلاك البشري لكنه لا يستهلك لأنه تلف أو تُرك حتى تلف أو طرح من جانب باعة التجزئة أو المستهلكين فيسمى غذاءً مهدراً، وقد ينجم ذلك عن صرامة أو سوء فهم لوائح تثبيت التاريخ على المنتج، أو بسبب التخزين غير السليم أو ممارسات الشراء او الطهي غير الصحيحة، فصندوق الموز المرقط باللون البني الملقى في القمامة من جانب أحد الدكاكين مثلاً يعدّ غذاء مهدراً.

إقتصدوا في الغذاء:

تتعاون المنظمة ومؤسسة Messe Düsseldorf مع عدد من الجهات المتبرعة والوكالات ثنائية ومتعددة الأطراف والمؤسسات المالية وشركاء من القطاع الخاص (صناعة تعبئة الأغذية وغيرها) لتطوير وتنفيذ برنامج تقليص فقد الأغذية وهدرها. ويستند عمل هذه المبادرة العالمية على أربع ركائز:

١- زيادة التوعية بشأن آثار فقد الأغذية وهدرها والحلول اللازمة لمعالجتهما.

٢- التنسيق والتعاون بين المبادرات القائمة في أرجاء العالم المختلفة بشأن فقد الأغذية وهدرها.

٣- تطوير السياسات والإستراتيجيات والبرامج اللازمة لمعالجة مشكلة فقد الأغذية وهدرها.

٤- مساندة البرامج والمشروعات الإستثمارية التي يجري تنفيذها من جانب القطاع الخاص والقطاع العام.

ويعمل نهج «إقتصدوا في الغذاء» ضمن الإطر الدولية مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة القادمة وأجندة ما بعد ٢٠١٥ وتحدّي القضاء على الجوع.

جمع أصحاب المصلحة بفقد الأغذية وهدرها مع بعضهم:

لقد بدأ فقد الأغذية وهدر الأغذية يستقطب اهتماماً وعملاً متصاعداً على صعيد عالمي، ويوجد لدى كل من الحكومات ومؤسسات البحوث والمنتجين والموزعين وباعة التجزئة والمستهلكين كلهم أفكاراً مختلفة بشأن هذه المشكلة وبشأن الحلول الممكنة والقدرة على التغيير.

وهو ما يجعل منظمة الأغذية والزراعة، بوصفها منظمة حكومية دولية، في موقع يتيح لها النهوض بدور عامل تيسيرٍ محايد ومستقل في هذا المجال.

وفي مقدور المنظمة على الصعيد العالمي أن تنسق بين المبادرات والنشاطات والمشروعات المتصلة بتقليص فقد الأغذية وهدرها من خلال عقد شراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وأصحاب المصلحة في أرجاء العالم، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

يتم فقد أو هدر ثلث الأغذية التي تُنتج من أجل الاستهلاك البشري في العالم، وهو ما يصل الى نحو ١,٣ مليار طن سنوياً

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

فريق من فرع الجمعية بالقصيم في زيارة لثانوية الأقصى في مدينة بريدة

قام فريق من فرع الجمعية بالقصيم ضم كلاً من الأستاذ محمد الشريدة، و الأستاذ عبد الله العليقي، بزيارة لثانوية الأقصى في مدينة بريدة.

في بداية المحاضرة تم التعريف بالجمعية و أهدافها و رؤيتها و رسالتها و آلية استقبالها للقضايا و تواصلها مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ ما يلزم.

وبعدها تمت الاجابة على استفسارات الطلاب و تثقيفهم و توعيتهم بحقوقهم و واجباتهم و بعدها تم توزيع عدد من اصدارات و مطبوعات الجمعية الحقوقية.

الحق في التعليم:

لكل فرد الحق في التربية والتعليم وتشمل أهداف التعليم الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية وصون كرامتها، وتمكين كل شخص من الإسهام بفعالية في المجتمع وتوطيد احترام حقوق الإنسان، يتسم التعليم بأهمية ذاتية وكثيراً ما يُوصف بالحق « المُضاعف» ، ذلك أن درجة الوصول إلى التعليم تؤثر في مستوى التمتع بحقوق الإنسان الأخرى.

يستلزم الحق في التعليم متطلبات خاصة في مختلف مراحل التعليم. فلا بدّ أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيًا للجميع ، وهذا يشمل الاعتبارات المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالتعليم، إن الطابع الإلزامي للتعليم الابتدائي يصون هذا الحق من الانتهاكات التي يرتكبها الآباء أو الحكومات، ويقضي على التمييز القائم على الدخل ويُزيل الحوافر المانعة للحضور، لذلك، ينبغي للدول وضع إطار وطني يُسهم في توسيع النظام التعليمي وتحسينه تدريجياً ومن ثمّ إدخال مجانية التعليم في كل مراحل التعليم الأخرى، لا سيما مراحل التعليم الثانوي والعالي والأساسي، فينبغي لكل دولة احترام الحق في حرية التعليم، وهذا يشمل احترام حق الآباء أو الأوصياء في اختيار المدارس الخاصة لأولادهم وحرية إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة شريطة تقيدها بمعايير التعليم الوطنية للمناهج الدراسية والقبول، وقد قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٣ إرشادات مفصّلة للدول بشأن التزاماتها باحترام الحق في التربية والتعليم وحمايته والوفاء به، كذلك أشارت اللجنة إلى أن هذا الحق يتضمن السمات المترابطة والأساسية التالية:

١- التوافر: ينبغي للدول أن تكفل توفير البنى التعليمية الكافية (المؤسسات والبرامج) للجميع، ولا بدّ أن تكون هذه البُنى مجهزة بكل المواد والمرافق اللازمة لحسن سير عملها في سياق معين، مثل المباني، ومعدات التدريس ومواده، والمدرسين المدربين الذين يتقاضون أجرًا منصفًا، والوقاية من العناصر الطبيعية، والمرافق الصحية للجنسين، والمياه الصالحة للشرب.

٢- إمكانية الالتحاق: تتضمن إمكانية الالتحاق بالتعليم ثلاثة عناصر أساسية وهي: عدم التمييز ، وإمكانية الالتحاق المادي، وإمكانية الالتحاق من الناحية الاقتصادية، ينبغي أن يكون الوصول إلى المؤسسات التعليمية في متناول الجميع، ولا سيما أضعف الفئات، من غير التعرض لأي تمييز وفق أسس الجنس، والعرق، والموقع الجغرافي، والظروف الاقتصادية والإعاقة، والمواطنة أو مركز الإقامة والانتماء إلى أقلية أو دين أو الاعتقال أو الميل الجنسي، من جملة أسس أخرى، كما ينبغي أن تقع المدارس على مسافة آمنة ومعقولة من المجتمعات المحلية أو المناطق النائية ويُسهل الوصول إليها عبر الوسائل التكنولوجية العصرية، ولا بدّ أيضًا أن يكون التعليم في متناول الجميع من الناحية المادية، والدول مطالبة بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم في مراحله كافة.

٣- المقبولية : يجب أن تكون المناهج الدراسية وأساليب التدريس مقبولة للطلاب، وللآباء، في الحالات المناسبة وهذا يخضع للأهداف التعليمية الشاملة المتمثلة في التعليم والمعايير التعليمية الدنيا التي تحددها الدولة.

٤- قابلية التكيف: يجب أن يكون التعليم مرنًا كي يتسنى له التكيف مع احتياجات المجتمعات المتغيرة والاستجابة لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي المتنوع.

الأستاذ سليمان الزايدي يطالب بتوفير مساكن للمعلمات ملحقة بمدارسهن

لم تعد مسافة الأماكن النائية والبعيدة هي التي تشغل بال المعلمين والمعلمات الجدد، بل إن الأزمة الكبرى تتصب في تأمين مسكن قريب لمكان العمل، أو التنازل عن قرب المسافة في حال إيجاد شقق مفروشة بأسعار معقولة، حيث يعاني المعلمون من تجاهل صريح فيما يخص توفير السكن.

من جهته طالب المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الأستاذ سليمان الزايدي بناء مساكن للمعلمات في المناطق القروية والجبلية ملحقة بمدارسهن.

وقال الزايدي: لقد كشفت موجة الأمطار التي عمّت المملكة في الأيام الأخيرة عن تضرر بعض المعلمات العاملات في المدارس القروية من الظروف المطرية والسيول الجارفة، وقد رصدت الجمعية مؤخراً أصوات بعض المعلمات ترتفع بالشكوى وتلح بالمطالبة بمراعاة حالهن في مثل هذه الظروف، التي عانين فيها اجتياز الأودية والشعاب للوصول إلى مدارسهن يومياً لا سيما أنه لم يتم تأمين مساكن لهن ملحقة بمدارسهن.

وأضاف: ولأن المشكلة تتكرر في مواسم الأمطار فلا بد من حل يأخذ بعين الاعتبار سلامة العاملين والعاملات في القطاعات الحكومية والأهلية بأولوية قصوى، وأن تكون التعليمات واضحة وغير مركزية تلزم المنشأة بتوقيف العمل في حال الظروف غير المعتادة كالأمطار والكوارث البيئية حتى لا تخضع حياة الإنسان للاحتمالات. وتُعطى الأولوية على وجه أخص لمن كانت معاناتهم أشد وأعمق كالعاملين والعاملات خارج المدن وللمدارس والجامعات.

تقرير دولي يؤكد على ضرورة تكاتف الجهود من أجل حماية حق الأطفال في التعليم والصحة

الفقر:

يعتبر الفقر علّة تتفشّى في جسد العالم، ومرض خبيث يصل حدّ القتل، يفتك ويضرب ويشرّد كلّ كائنٍ بشريّ فقيرٍ على وجه الأرض، ورغم كل التّقديرات، والمؤشّرات، والحلول الّتي وضعت من خلال الخبراء لا يزال الفقر منتشراً رغم ما يتمتّع به العالم من خيرات تنتشر من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه.

من أهم أسباب الفقر هو عدم تكافئ الفرص، والتفرقة بين النّاس في الحقوق والواجبات؛ فمثلاً هناك أناس لهم حقوق أكثر مقابل التزامات أكثر، ويعتبر الفقر أيضاً نتيجةً للعنصريّة الجغرافيّة، والعنصريّة البشريّة؛ بمعنى أنّ هناك إقليم في بلد ما يتميّز عن الآخر في العناية به والخدمات الّتي يتمتّع بها، وإقليمٌ آخر لا يوجد به أيّ اهتمام في الخدمات، وهي لا تتناسب أيضاً مع أهميّة الإقليم وحجمه،

التعليم يمنح الأطفال وأسرهم أملاً حتى في أحنك الأوقات:

أوضحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن الأطفال الذين يتم إقصاؤهم من التعليم هم من أشد الأطفال في العالم عرضة للمخاطر، كما أن الأطفال من الأسر الأشد فقراً هم أكثر احتمالاً لأن يصبحوا غير منتظمين في الدراسة من أقرانهم من الأسر الأكثر غنى، وبعضهم بسبب الاضطرار للعمل للمساعدة في الإنفاق على احتياجات أسرهم، وتقلّ أيضاً فرص الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية في الذهاب إلى المدرسة بالمقارنة بمن يعيشون في المدن.

وطالبت الرئيسة الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، هنرييتا فور، المجتمع الدولي ببذل جهود أكبر لمنح الأطفال الأكثر فقراً فرصاً لمستقبل أفضل، وذلك في ظل وجود نحو ٢٦٠ مليون طفل على مستوى العالم لا يذهبون إلى المدارس.

اليونسيف: انخفاض معدلات الفقر في العالم بمقدار النصف إذا أكمل جميع الكبار تعليمهم الثانوي:

حذرت دراسة صادرة عن اليونسيف من استمرار ارتفاع معدلات عدم الالتحاق بالمدارس في العديد من البلدان، كاشفة عن إمكانية تخفيض معدلات الفقر في العالم بمقدار النصف إذا أكمل جميع الكبار تعليمهم الثانوي.

ورجحت الدراسة أن تظل مستويات الإنجاز التعليمي حول العالم أقل بكثير من الهدف المحدد للأجيال القادمة، مشددة على أهمية الاعتراف بالتعليم بوصفها أداة أساسية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

وذكرت أن حوالي ٦٠ مليون شخص يمكن أن يهربوا من الفقر إذا أكمل جميع البالغين عامين فقط من الدراسة، أمّا إذا أكملوا التعليم الثانوي، فيمكن رفع ٤٢٠ مليوناً من الفقر، مما يخفض العدد الإجمالي للفقراء بأكثر من النصف على الصعيد العالمي وحوالي الثلثين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.

ونوهت بأنه من المرجح أن يؤدي التوسع الأكثر إنصافاً في التعليم إلى الحد من عدم المساواة، مما يرفع أفقر الناس من قاع السلم.

ووفقاً لبيانات معهد اليونسكو للإحصاء الجديدة فإنه لم يتم إحراز أي تقدم تقريباً في خفض معدلات عدم الالتحاق بالمدارس في السنوات الأخيرة، وعلى الصعيد العالمي، لا يزال ٩٪ من جميع الأطفال في سن التعليم الابتدائي محرومين من حقهم في التعليم، وتصل النسبة إلى ٣٧٪ في المائة للشباب في سن التعليم الثانوي، وإجمالاً، كان هناك ٢٦٤ مليون طفل ومراهق خارج المدرسة في عام ٢٠١٥.

ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي تشهد أعلى معدلات عدم الالتحاق بالمدارس لجميع الفئات العمرية، إذ إن أكثر من نصف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً غير ملتحقين بالمدارس.

وتظهر الدراسة أن الفتيات في البلدان الفقيرة مازلن يواجهن حواجز شديدة أمام التعليم بوجه خاص؛ ففي البلدان منخفضة الدخل، هناك أكثر من ١١ مليون فتاة في سن التعليم الابتدائي خارج الدراسة، مقارنة بحوالي ٩ ملايين صبي.

وتشدد الدراسة على أهمية وصول التعليم إلى أشد الناس فقراً من أجل تعظيم فوائده والحد من عدم المساواة في الدخل، والحاجة إلى خفض التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم على الأسر، كما تدعو البلدان إلى تحسين نوعية التعليم.

قمة التعليم المنعقدة في السنغال "التعليم يعطي الأطفال وآباءهم أملاً حتى في أحنك الأوقات":

في سياق متصل قالت هنرييتا فور أثناء القمة، «يعد التعليم أفضل فرصة لضمان مستقبل أفضل، وقالت "لكن الدعم الدولي للتعليم لا يزال دون المستوى على نحو ينذر بالخطر".

وبحسب بيانات "اليونسكو"، فإن هناك نحو ربع مليار طفل في سن المدرسة من ٦ إلى ١٧ عاماً على مستوى العالم لا يذهبون إلى المدارس، و "هذه الأعداد تتعلق بحياة ومستقبل الأطفال والمراهقين... حجم أزمة التعليم ضخم".

تجدر الإشارة إلى أن "الشراكة العالمية للتعليم" هي تحالف دولي مدعوم من البنك الدولي يضمّ دُولاً مانحة ونامية وقطاعاً خاصاً اقتصادياً بهدف تعزيز التعليم المدرسي في الدول الفقيرة.

وأضافت «إنه عادة ما تتحدد إتاحة التعليم للطفل من خلال ظروف مثل نوع الجنس والموقع والنزاع والإعاقة والوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة وهي عوامل توجد قبل ولادة الطفل، وتقصي هذه العوائق ٦١ مليون طفل في عمر المدرسة الابتدائية عن الدراسة وتحرمهم من فرصتهم العادلة في تحقيق كامل إمكانياتهم.

وأضافت أن الأسوأ من هذا، أن الإقصاء من المدرسة لا يقلل من إمكانات الطفل الفردية فحسب، وإنما يؤجج أيضاً دورات الفقر والتهميش المستمرة عبر الأجيال، ويحرم المجتمعات من أحد مصادر النموّ الديناميكي والتنمية ومن فرصة لبناء الترابط الاجتماعي وخفض التوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى العنف.

وأشارت إلى أنه يحق لكل فتاة وفتى، بغض النظر عمّن يكون أو أين يعيش، ألاّ يحصلوا على ما هو أقل من الإتاحة الكاملة والتامة للتعليم عالي الجودة.

وأوضحت أن العديد من الأطفال الأكثر فقراً وتهميشاً في العالم يحرمون من هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان.

كما أفادت "اليونيسيف" أن ٦١ مليون طفل في سن المرحلة الابتدائية (عادة ما تتراوح أعمارهم بين ٦ و١١ سنة غير منتظمين في الدراسة، و٦٠ مليون مراهق في سن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، عادة ما تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٥ عاماً، غير منتظمين في الدراسة أيضاً).

وأشارت إلى أن ٥٣ بالمئة من الأطفال غير المنتظمين في الدراسة من الفتيات، أكثر من نصف من هؤلاء الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويعيش طفل من كل ٤ أطفال غير منتظمين في الدراسة في البلدان المتضررة من الأزمات، وقالت إنه من بين الأطفال في سن المدرسة الابتدائية غير المنتظمين في الدراسة هناك ٢٠ بالمئة تركوا الدراسة قبل إنهاء المرحلة الابتدائية و٤١ بالمئة يُحتمل ألاّ يدخلوا المدرسة أبدا و٣٩ بالمئة آخرون يتوقع أن يدخلوا المدرسة كطلاب فوق السن.

ولن يحقق العالم التعليم الابتدائي الشامل لعقود عديدة قادمة طبقا للاتجاهات الحالية، ولن يحدث ذلك أيضًا بالنسبة للتعليم الثانوي للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، كما ينصّ على ذلك هدف التنمية المستدامة رقم ٤، بحسب "اليونسيف"، ومع تسبب الأزمات الاقتصادية ونضوب صناديق التعليم الدولية في المزيد من التفتت للموارد التي يخصصها العالم طواعية للتعليم، فإن عدد الأطفال غير المسجّلين في المدارس سوف يستمر في الركود وسوف تنخفض جودة المدارس.

يجب أن يشعر الأطفال بالأمان في المنزل، وفي المدرسة وفي مجتمعاتهم حيث يعيشون، إلاّ أنّ هذه الأماكن نفسها غالباً ما تكون مصدر ما يحدث من عنف ضدّ الأطفال – بل في كثير من الأحيان على أيدي أولئك الذين يرونَهُم كل يوم. وبالنسبة إلى كثيرٍ من الأطفال، فإنّ العنف يكتَسي وجهاً يألفونه.

الصّين – لديها أكبر عدد من الطّلاّب في الصّف الواحد عن معظم البلدان الأخرى، المتوسّط في التّعليم الثّانوي يصل لـ ٥٠ طالبًا في الصّف الواحد، ومقارنة بالولايات المتّحدة يصل عدد الطّلاّب لـ٢٣ وأقل من ٢٠ في سويسرا و روسيا.

يعيش ٧٣٢ مليون طفل في سنّ الدراسة، أي ما يعادل نصف عدد سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٧ عامًا، في بلدان لا يتمتعون فيها بالحماية القانونية من العقوبة البدنية في المدرسة.

٦١ مليون طفل في سن المرحلة الابتدائية (عادة ما تتراوح أعمارهم بين ٦ و١١ سنة غير منتظمين في الدراسة، و٦٠ مليون مراهق في سن المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، عادة ما تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٥ عاماً، غير منتظمين في الدراسة أيضاً).

مجموعة البنك الدولي تعلن عن التزامات جديدة بشأن دمج ذوي الإعاقة

يعاني مليار شخص أو ١٥٪ من سكان العالم من بعض أشكال الإعاقة، ومن المرجح أن يعاني ذوي الإعاقة في المتوسط كفئة من نتائج اجتماعية واقتصادية سلبية مقارنة بمن لا يعانون من أي إعاقة

يعاني مليار شخص أو ١٥ ٪ من سكان العالم من بعض أشكال الإعاقة، وترتفع معدلات الإعاقة في البلدان النامية، ويعاني خُمس الإجمالي العالمي، أو ما بين ١١٠ ملايين و١٩٠ مليون شخص، من إعاقة شديدة.

ومن المرجح أن يعاني المعاقون من نتائج اجتماعية واقتصادية سلبية مقارنة بمن لا يعانون من أي إعاقة، مثل تلقي قدر أقل من التعليم، وضعف النواتج الصحية، وقلة فرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر.

وتشمل الحواجز أمام دمج الأفراد ذوي الإعاقات في النشاط الاجتماعي والاقتصادي الكامل: البيئات المادية التي يتعذر استخدامها ووسائل النقل، وعدم توّفر الأدوات والتكنولوجيات المساعدة ووسائل الاتصال التي لا يمكن تكييفها، والفجوات القائمة في تقديم الخدمات، والتحيز والوصم

بالعار والتمييز في المجتمع.

وقد يؤدي الفقر إلى زيادة خطر الإعاقة من خلال سوء التغذية، وضعف إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والعمل في أوضاع غير آمنة وبيئة ملوثة، ونقص إمدادات مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وقد تزيد الإعاقة من خطر الفقر، بما في ذلك عن طريق نقص فرص العمل والتعليم، وضعف الأجور، وزيادة تكلفة المعيشة مع الإعاقة.

وفي سياق متصل فقد أعلنت مجموعة البنك الدولي والمشاركون الأخرون في القمة العالمية للإعاقة المنعقدة مؤخراً عن مجموعة من عشرة التزامات بتسريع وتيرة الجهود العالمية من أجل التنمية التي تراعي ذوي الإعاقة في مجالات رئيسية مثل التعليم، والتنمية الرقمية، وجمع البيانات، والمساواة بين الجنسين، وإعادة الإعمار بعد الكوارث، والنقل واستثمارات القطاع الخاص، والحماية الاجتماعية، وقد استضافت هذه القمة وزارة التنمية الدولية البريطانية بالاشتراك مع الحكومة الكينية والتحالف الدولي للإعاقة.

وتماشياً مع إستراتيجية مجموعة البنك الدولي لتنمية رأس المال البشري في أنحاء العالم، تهدف التزامات المجموعة بشأن التنمية المراعية لذوي الإعاقة إلى مساعدة البلدان النامية على زيادة الاستثمار بقدر أكبر من الفاعلية- في الأشخاص ذوي الإعاقة وفي تيسير وصولهم إلى الخدمات.

وتعليقاً على ذلك، قالت كريستالينا جورجيفا، المدير الإداري العام للبنك الدولي "لقد آن أوان الاستماع إلى أصوات مليار شخص يعانون من الإعاقة في أنحاء العالم - إنهم شريحة قوية حقاً لطالما عانت إمكانياتهم من الإهمال والتهميش. إن تكافؤ الفرص للجميع هو أساس تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، واليوم فإننا نتعهد ببذل مزيداً من الجهد وتحسين أدائنا لضمان أن تتاح لذوي الإعاقة فرص متكافئة للنجاح».

يقول التقرير العالمي عن الإعاقة الذي أصدره البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية حديثاً إن هناك أكثر من مليار شخص - منهم ما يقدر بنحو ٨٠٠ مليون في البلدان النامية- يعانون من شكل ما من أشكال الإعاقة. ويواجه ذوو الإعاقة الوصم بالعار، والتمييز في المعاملة، والحرمان من الحصول على الوظائف والخدمات، مثل التعليم، والرعاية الصحية، ولا يشارك ذوو الإعاقة بالقدر نفسه باستمرار في جني ثمار التنمية مقارنة بنظرائهم من غير المعاقين.

وتقوم هذه الالتزامات على الجهود المتواصلة لمجموعة البنك الدولي لتلبية الاحتياجات الملحة لتسريع العمل على نطاق واسع من أجل تحقيق تنمية تراعي ذوي الإعاقة دعماً لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتتضمّن الالتزامات العشرة ما يلي:

- ضمان أن تراعي كل برامج ومشروعات التعليم التي يمولها البنك الدولي ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٢٥.
- ضمان أن تراعي كل مشروعات التنمية الرقمية التي يمولها البنك الدولي ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال استخدام التصميم العام ومعايير التيسير لذوي الإعاقة.
- توسيع نطاق جمع البيانات عن ذوي الإعاقة واستخدامها مع الاسترشاد بالمعايير العالمية وأفضل الممارسات، مثل استخدام لائحة الأسئلة المختصرة عن الإعاقة لمجموعة واشنطن.
- تضمين مسح المرأة والأعمال والقانون أسئلة عن الإعاقة لتحسين فهم التمكين الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة.
- ضمان أن كل المشروعات التي تُموِّل منشآت عامة في عمليات إعادة الإعمار بعد الكوارث تراعي ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٢٠.
- ضمان أن كل مشروعات النقل والسكك الحديدية في المناطق الحضرية التي يمولها البنك الدولي وتساند خدمات النقل العام تراعي ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٢٥.
- ضمان تحرّي العناية الواجبة بشأن مشروعات القطاع الخاص التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية فيما يتعلق بدمج ذوي الإعاقة.
- ضمان أن ٧٥٪ من مشروعات الحماية الاجتماعية التي يمولها البنك الدولي تراعي ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٢٥.
- زيادة عدد الموظفين ذوي الإعاقة في مجموعة البنك الدولي.
- تعزيز إطار دمج ذوي الإعاقة والمساءلة فيما بين موظفي البنك الدولي كوسيلة لمساندة إطار العمل البيئي والاجتماعي الجديد لمجموعة البنك الدولي.

فيما يتعلق بمشروعات البنك الدولي، ستساعد هذه الالتزامات، إلى جانب إطار العمل البيئي والاجتماعي الجديد الذي يتضمن بنوداً قوية لحماية مصالح ذوي الإعاقة في المجتمعات المتأثرة بالمشروع، على تعزيز الفرص الإنمائية وتعود بالنفع على الجميع.

وتبني هذه الالتزامات على عمل البنك الدولي بشأن دمج ذوي الإعاقة على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، ومن ذلك تنظيم عقد أول مؤتمر عن الإعاقة والتنمية الشاملة في ٢٠٠٢، وتقديم تمويل مبدئي لمجموعة واشنطن المعنية بإحصاءات الإعاقة، ونشر التقرير العالمي عن الإعاقة في عام ٢٠١١ بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية، عزز البنك الدولي بدرجة كبيرة عمله المتعلق بالتنمية المراعية لذوي الإعاقة في العديد من القطاعات، مثل الهشاشة والصراع، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والنقل، والمياه، فعلى سبيل المثال:

قام البنك الدولي بجهد رائد في مشروعات التسريح وإعادة الدمج لمساندة المقاتلين السابقين ذوي الإعاقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وجنوب السودان وبوروندي.

وكمثال على ذلك، في رواندا، ساند البنك الدولي تيسير سبل الحركة في الوحدات السكنية للمقاتلين السابقين ذوي الإعاقة، وقدم بعض المساندة لتحقيق الدخل إلى أكثر من ٢٨٠٠ مقاتل سابق ذوي إعاقة ومن ذلك التدريب على اكتساب المهارات وخدمات الدعم والنقل وإنشاء الجمعيات التعاونية.

وقدّم البنك الدولي مساعدات مالية ومعرفية إلى برنامج التعليم للجميع في الهند الذي دمج ٢,٧ مليون طفل من ذوي الإعاقة في المدارس العامة.

وفي فلسطين، ساند البنك الدولي تقديم خدمات اجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، في مناطق لا يمكن للسلطة الوطنية الفلسطينية الوصول إليها، وكذلك قروضا متناهية الصغر وتنمية المهارات للبالغين ذوي الإعاقة والنساء والأطفال ذوي الإعاقة.

في إندونيسيا، يعمل البنك الدولي مع نحو ٢٠٠ قرية لإقامة بنية تحتية شاملة للجميع للوصول إلى المياه والصرف الصحي في المجتمعات المحلية.

كما وقعت مجموعة البنك الدولي مع وزارة التنمية الدولية البريطانية والمشاركين الآخرين في القمة بيان القمة العالمية للإعاقة ٢٠١٨، ميثاق من أجل التغيير، وتُجسِّد الالتزامات العالمية التي تضمّنها الميثاق وتعزِّز التزامات مجموعة البنك الدولي بشأن التنمية المراعية لذوي الإعاقة.

تعزيزاً لحقوقهم

العالم يحي اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة

يعيش أكثر من مليار شخص، أو ما يقرب من ١٥ في المائة من نسبة سكان العالم التي تقدر بـ ٧ مليارات نسمة، مع شكل من أشكال الإعاقة، وتتواجد نسبة ٨٠ في المائة منهم في البلدان النامية.

أعلن الاحتفاء باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ١٩٩٢ بموجب قرار الجمعية العامة ٤٧/٣ ويُراد من هذا اليوم تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم في جميع المجالات الاجتماعية والتنموية ولإذكاء الوعي بحال الأشخاص ذوي الإعاقة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

موضوع عام ٢٠١٨ «تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان الشمول والمساواة»:

يركز موضوع هذا العام على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة، بوصف ذلك التمكين جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكان التعهد القائم في إطار جدول أعمال ٢٠٣٠ هو "ألا يُخلّف أحد عن الركب"، ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مستفيدين من التغيير وفاعلين فيه أن يُسرّعوا العملية الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة شاملة وتعزيز مجتمعات مرنة للجميع، وبخاصة في سياقات العمل الإنساني والتنمية الحضرية وخفض مخاطر الكوارث، وينبغي للحكومات والأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، فضلاً عن المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، أن تعمل جميعاً بروح الفريق الواحد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويطلق الأمين العام للأمم المتحدة في نفس اليوم من هذه السنة تقريراً رئيسياً بعنوان «تقرير الأمم المتحدة الرائد حول الإعاقة والتنمية ٢٠١٨- تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.. لأجلهم.. ومعهم»، من جهته قال الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو جوتريتش» إن هناك حالياً أكثر من مليار شخص يتعايشون مع شكل ما من أشكال الإعاقة، وإنه في مجتمعات عديدة، كثيراً ما ينتهي الحال بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى الانقطاع عن الآخرين والعيش في عزلة ومواجهة التمييز.

وأضاف جوتريتش - في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يوافق ٣ ديسمبر من كل عام، إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تمثل التزاماً بالحد من عدم المساواة وتشجيع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا يعني تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في جميع السياقات وفي جميع البلدان، كما يعني دمج أصوات وشواغل الأشخاص ذوي الإعاقة في جداول الأعمال والسياسات الوطنية.

وتابع» إن الأمم المتحدة تصدر اليوم تقريرها الرئيسي حول «الإعاقة والتنمية ٢٠١٨، تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أيدي الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجلهم ومعهم»، إذ يبين التقرير أن الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع غير موات فيما يتعلق بمعظم أهداف التنمية المستدامة، ولكنه يسلط الضوء أيضًا على العدد المتزايد للممارسات الجيدة التي يمكن أن تهيىء مجتمعاً أكثر استيعابا يستطيعون العيش فيه بصورة مستقلة.

ودعا جوتريتش في هذا اليوم الدولي، إلى تجديد الالتزام بالعمل معاً من أجل عالم أفضل تتحقق فيه الاستدامة ويستوعب الجميع ويُنصفهم ويُتاح فيه الإعمال الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

حقائق وأرقام

- وصل عدد سكان العالم إلى ٧ مليار نسمة
- أكثر من مليار شخص في العالم لديهم شكل من أشكال الإعاقة، وهذا ١ من كل ٧ أشخاص
- هناك أكثر من ١٠٠ مليون طفل هم من ذوي الإعاقة
- الأطفال ذوو الإعاقات أكثر عرضة للعنف ٤ مرات من الأطفال غير المعاقين
- يعيش ٨٠ ٪ من جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في بلد نام
- لا يستطيع ٥٠ ٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة تحمل تكاليف الرعاية الصحية
- وقعت ١٧٧ دولة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

اعرف أكثر عن جمعية المكفوفين الأهلية

تأسيس الجمعية:

تأسست جمعية المكفوفين الأهلية بمنطقة الرياض (كفيف) عام ١٤٢٨هـ، وتم تسجيلها رسمياً بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالرقم (٤٠٠) وتقوم على عدد من الخدمات والبرامج الاجتماعية والنفسية والتربوية لذوي الإعاقة البصرية من الجنسين، وأسرهم والعاملين في حقل الإعاقة البصرية.

رسالتها:

تقديم برامج وخدمات تنموية وتوعوية واستشارية تزيد من إنتاجية ذوي الإعاقة البصرية.

رؤيتها:

منظمة تنموية محلياً وبيت خبرة إقليمياً وعالمياً لذوي الإعاقة البصرية وأسرهم والمهتمين بشؤونهم.

أهداف الجمعية:

- تعريف المجتمع وتوعيته بفئة المعاقين بصرياً، من حيث قدراتهم واحتياجاتهم.
- تعزيز الثقة بالنفس لدى المكفوفين والكفيفات، عبر تمكينهم من المشاركة الفاعلة في إدارة الجمعية، والتخطيط لبرامجها، ومتابعة تنفيذها، وكذا من خلال تمكينهم من المشاركة البناءة في المجتمع.
- تقديم الإرشادات والاستشارات المناسبة لأسر ذوي الإعاقة البصرية، ليتمكنوا من التعامل الأمثل مع الحالة.
- إعداد وتقديم برامج التدريب والتأهيل المناسبة، للمعاقين بصرياً من الجنسين وأسرهم والعاملين معهم.
- إتاحة المزيد من مصادر المعلومات لهذه الفئة، من خلال توفيرها بالطريقة المناسبة لهم، كطريقة برايل، التسجيل الصوتي، برامج قارئات الشاشة للحاسب الآلي.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لاستفادة هذه الفئة من مختلف الخدمات المقدمة في المجتمع.
- دعم الأبحاث والدراسات في مجال الإعاقة البصرية.
- السعي لتوفير الأجهزة والأدوات التعويضية والمعينات البصرية، وإتاحة الفرصة للتعرف عليها، وتقديم الإرشادات بشأن اختيار ما يناسب كل شخص منها بحسب حالته، مع السعي لتوفيرها بأسعار رمزية، أو مجاناً.
- إتاحة المزيد من الفرص أمام هذه الفئة، لممارسة مختلف الأنشطة الثقافية، الاجتماعية، الرياضية.
- استقطاب الخدمات التطوعية من أبناء وبنات المجتمع، الراغبين في مساعدة هذه الفئة.

اعرف حقوقك و واجباتك

الجزء الثامن و الثلاثون من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

المادة الخامسة و الخمسون (٢-٢):التعاون الدولي لأغراض المصادرة

٤- تقوم الدولة الطرف متلقية الطلب باتخاذ القرارات أو الإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة وفقاً لأحكام قانونها الداخلي وقواعدها الإجرائية أو أي اتفاق أو ترتيب ثنائي أو متعدد الأطراف قد تكون ملتزمة به تجاه الدولة الطرف الطالبة ورهناً بتلك الأحكام والقواعد أو ذلك الاتفاق أو الترتيب.

٥- تقوم كل دولة طرف بتزويد الأمين العام للأمم المتحدة بنسخ من قوانينها ولوائحها التي تضع هذه المادة موضع النفاذ، وبنسخ من أي تغييرات تدخل لاحقا على تلك القوانين واللوائح، أو بوصف لها.

٦- إذا اختارت الدولة الطرف أن تجعل اتخاذ التدابير المشار إليها في الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة مشروطاً بوجود معاهدة بهذا الشأن، على تلك الدولة الطرف أن تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الأساس التعاهدي اللازم والكافي.

٧- يجوز أيضاً رفض التعاون بمقتضى هذه المادة أو إلغاء التدابير المؤقتة إذا لم تتلق الدولة الطرف متلقية الطلب أدلة كافية أو في حينها أو إذا كانت الممتلكات ذات قيمة لا يعتد بها.

٨- قبل وقف أي تدبير مؤقت اتخذ عملاً بهذه المادة، على الدولة الطرف متلقية الطلب أن تتيح للدولة الطرف الطالبة، حيثما أمكن ذلك، فرصة لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة ذلك التدبير.

٩- لا يجوز تأويل أحكام هذه المادة بما يمس بحقوق أطراف ثالثة حسنة النية.

المادة السادسة و الخمسون: التعاون الخاص

تسعى كل دولة طرف، دون اخلال بقانونها الداخلي، إلى اتخاذ تدابير تجيز لها أن تحيل، دون مساس بتحقيقاتها أو ملاحقاتها أو إجراءاتها القضائية، معلومات عن العائدات المتأتية من الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية إلى دولة طرف أخرى دون طلب مسبق، عندما ترى أن إفشاء تلك المعلومات قد يساعد الدولة الطرف المتلقية على استهلال أو إجراء تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية أو قد يؤدي إلى تقديم تلك الدولة الطرف طلباً بمقتضى هذا الفصل من الاتفاقية.

المادة السابعة و الخمسون: إرجاع الموجودات والتصرف فيها (١-٢)

١- ما تصادره دولة طرف من ممتلكات عملاً بالمادة ٣١ أو المادة ٥٥ من هذه الاتفاقية يتصرف فيه بطرائق منها إرجاع تلك الدولة الطرف تلك الممتلكات، عملاً بالفقرة ٣ من هذه المادة، إلى مالكيها الشرعيين السابقين، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وقانونها الداخلي.

٢- تعتمد كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتمكين سلطاتها المختصة ، عندما تتخذ إجراء ما بناء على طلب دولة طرف أخرى، من إرجاع الممتلكات المصادرة، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، ومع مراعاة حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النيّة.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، و هي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وحتى يناير ٢٠١٣، صادقت عليها ١٦٥ دولة، وقد وقعت على الاتفاقية المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٤/٩/١م، فيما انضمت وصادقت عليها في ٢٠١٣/٤/٢٩م.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

ماهي الدعاوى التى يمكن رفعها ونظرها من قبل المحكمة الجزئية ؟

من غير إخلال بما يقضي به نظام ديوان المظالم، وبما للمحاكم العامة من اختصاص في نظر الدعوى العقارية، تختص المحاكم الجزئية بالحكم في الدعاوى الآتية :

أ - دعوى منع التعرض للحيازة ودعوى استردادها.

ب - الدعاوى التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف ريال ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تقدير قيمة الدعوى.

ج - الدعوى المتعلقة بعقد إيجار لا تزيد الأجرة فيه على ألف ريال في الشهر بشرط ألا تتضمن المطالبة بما يزيد على عشرة آلاف ريال.

د - الدعوى المتعلقة بعقد عمل لا تزيد الأجرة أو الراتب فيه على ألف ريال في الشهر بشرط ألا تتضمن المطالبة بما يزيد على عشرة آلاف ريال.

ويجوز عند الاقتضاء تعديل المبالغ المذكورة في الفقرات ب ، ج ، د من هذه المادة وذلك بقرار من مجلس القضاء الأعلى بهيئته العامة بناءً على اقتراح من وزير العدل.

كاريكاتير

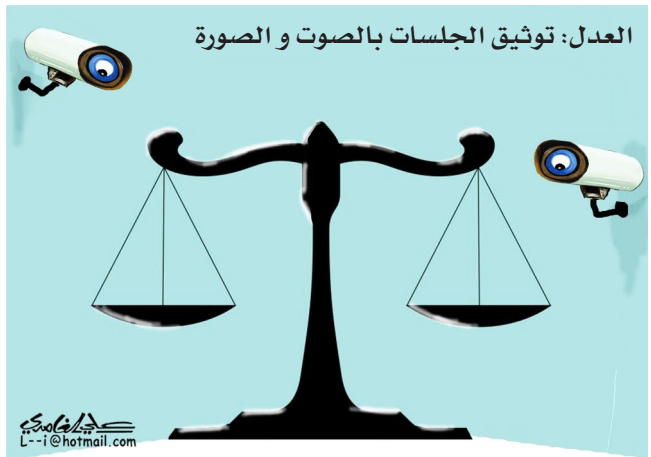

وزير العدل يوجه بإشعار المرأة حال صدور صك طلاقها عبر رسائل الجوال

وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بتفعيل خاصية إشعار المرأة عند صدور صك طلاقها من المحكمة عبر الرسائل النصية للهاتف الجوال الموثق لدى مركز المعلومات الوطني.

ويأتي توجيه الدكتور الصمعاني حفظاً لحقوق النساء ومراعاة لحالهن؛ نظراً لورود حالات من نساء يشتكين من عدم معرفتهن بصدور صكوك طلاق بحقهن.

وتأتي تلك الخطوة استكمالاً لمشاريع الربط الإلكتروني الذي تقوم به وزارة العدل مع القطاعات الحكومية كافة، بغرض تحسين ورفع جودة الأداء، الأمر الذي سيسهم في توثيق عقود الزواج مباشرة وحفظها في بيانات مركز المعلومات الوطني إلى جانب تحديث أي طارئ على الحالة الاجتماعية كالطلاق، بما يحقق التوافق التام في البيانات بين الجهات الحكومية، ويمنع وجود حالات زواج أو طلاق غير موثقة لدى الجهة المعنية، الأمر الذي قد تترتب عليه -في حال عدم التوثيق- إشكالات اجتماعية وضياع لحقوق أطراف العقد.

يذكر أن محاكم المملكة عملت في السابق على تبليغ النساء المطلقات بصدور صكوك طلاقهن بحسب العنوان المتوفر لدى المحكمة، كما أن المحكمة المُصدرة لصك الطلاق تقوم بإرسال الصك إلى مقر إقامة المرأة أينما كانت حتى ولو كانت في مدينة أخرى، إلا أن توجيه الوزير جاء لزيادة ضمان معرفة المرأة بطلاقها.

نقلاً عن صحيفة المدينة

ثقافتك تحمي حقوقك

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

لاشك أن الدور الرقابي للجهات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يقوم على رصد وتلقي الشكاوى والتظلمات من أصحابها، والعمل على معالجتها، وإزالة أسبابها وهو الهدف الذي تسعى إليه من خلال معالجة ما يرفع لها من شكاوى مع الجهات ذات العلاقة حتى يتم التأكد من حصول المتظلم على حقه، سواء تم ذلك عن طريق الجهة المعنية بموضوع التظلم أو الجهة الأعلى منها في حالة عدم قيامها بدورها، حيث أن الأمر لا يتوقف على مجرد رفع التظلم إنما العمل على إزالة أسباب التظلم وإعادة الحق لأصحابه وهو الهدف الذي من أجله تم استقبال الشكوى .

إلا أن نقص الثقافة الحقوقية لدى بعض أفراد المجتمع أدى لظهور بعض التجاوزات بحقهم مما يتطلب التركيز على موضوع نشر ثقافة حقوق الإنسان واعطائه أهمية خاصة، حيث أن موضوع ثقافة حقوق الإنسان سيظل أحد المواضيع الأساسية التي تحتاج مزيد من الجهد والفكر والنظر في أفضل الأساليب المناسبة لنشرها، وتعزيزها لتصل لمستوى المواطن العادي، بحيث تصبح هذه الثقافة في متناول الجميع وبذلك يمكن حماية حقوق الإنسان وتعزيز حرياته الأساسية والدفاع عنها من أي انتهاك أو تجاوز ، حيث إن إدراك مفاهيم حقوق الإنسان يجب أن يخضع للفهم المنطقي لماهية الحقوق، وهذا يتطلب فعليا تكريس الوعي بما للأفراد من حقوق وما عليهم من واجبات والتي تقوم عليها مبادئ حقوق الإنسان في الكثير من المجتمعات التي ساهمت في دعم وتفعيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لذا أدعو كافة مؤسسات وأجهزة الدولة أن تتعاون في عملية نشر الثقافة الحقوقية وذلك عن طريق التوعية بالأنظمة والإجراءات التي تختص بها كل جهة حيث أن الوعي باللوائح والأنظمة والإجراءات الإدارية والقانونية يؤدي إلى الوعي بالحقوق والواجبات على حد سواء ، فمثل هذا الأمر سيساهم حتماً في التقليل من كثرة الشكاوى والتظلمات ،كما أن المناداة بنشر ثقافة حقوق الإنسان تأتي متوافقة مع توجيهات خادم الحرمين الشريفين بالعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، والذي سيكون له الدور البارز في المزيد من تعزيز مبادئ العدل والمساواة وتعميقها بين أفراد المجتمع، والذي يعطي مؤشر أكيد على توجه بلادنا نحو الاهتمام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel.:0126222261- Fax:0126222196 / فرع جازان: Tel.: 0173175566- Fax:0173173344
فرع الدمام: Tel.:0138098353- Fax:0138098354 / فرع الجوف: Tel.:0146258144- Fax:0146258155
فرع مكة: Tel.:0125545211- Fax:0125545212 / فرع عسير: Tel.: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel.:0148664544 Ext.111- Fax:0148664544 / فرع القصيم: Tel.:0163855155- Fax:0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com